

ED/EFA/2010/ME/1

أديس أبابا،
شباط/فبراير 2010
الأصل: إنجليزي



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织



الاجتماع التاسع للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم

لجميع

2010/2/25-23

أديس أبابا، إثيوبيا

إعلان أديس أبابا

الاجتماع التاسع للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع اديس أبابا، إثيوبيا

2010/2/25-23

إعلان أديس أبابا

1 - نحن، الوزراء وكبار المسؤولين في المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية وكبار ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانيين، قد التقينا بناء على دعوة المديرية العامة لليونسكو في أديس أبابا بإثيوبيا، في الفترة من 23 إلى 25/2/2010 لحضور الاجتماع التاسع للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع. ونحن نشعر بعميق الامتنان لحكومة إثيوبيا والاتحاد الأفريقي لما حظيتا به من كرم الضيافة.

2 - ولن نتحقق الأهداف الستة للتعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية إلا إذا عجلت الحكومات جهودها لضمان التعليم للسكان المحرومين. ويجب الاستفادة من الفرص السانحة في عام 2010، ولا سيما من عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، لتنشيط الجهود ودعم التعليم للجميع. وما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات قوية وموجهة لإنصاف المحرومين، سيظل هناك ما لا يقل عن 56 مليون طفل في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية غير ملتحقين بها في عام 2015.

3 - وإنما إذ نشيد بالنتائج التي وصل إليها التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع في عام 2010: السبيل إلى إنصاف المحرومين، وبناء على التوصيات السابقة للفريق الرفيع المستوى، وعلى الأخص إعلان أوسلو (2008)، نلتزم بالتوصيات التالية:

التغلب على الحرمان في مجال التعليم

4 - التعليم له دور أساسي في بناء المجتمعات التي يسودها الإنصاف والسلام، وهو أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة الواسعة النطاق. وسياسات التعليم الجامع والقائم على الأدلة لا غنى عنها لإنصاف المحرومين والوفاء باحتياجاتهم التعليمية. ومن الأهمية الأساسية أن تطور الحكومات هذه السياسات التعليمية المرتبطة بالإطار الإنمائي العام للوصول إلى جميع الأطفال والشباب والكبار بغض النظر عن العمر والجنسية والعرق والنوع والأصل الإثني والإعاقة والدين وتدني الوضع الاجتماعي وغير ذلك من علامات الحرمان.

5 - ويجب أن تحدد الحكومات الوطنية احتياجات المحرومين وظروفهم وتستهدف تلبيتهم، وتستجيب لها بصورة مرنة. ويجب جمع بيانات سليمة عن مجموعات السكان المحرومين في سياقات التعليم النظامي وغير النظامي، وكذلك عن غير الملتحقين بالمدارس، وتحليل هذه البيانات واستعمالها.

6 - وما فتئت الحواجز الناشئة عن التكلفة والبعد والمواقف التمييزية تحول دون التحاق الملايين من الأطفال الفقراء والمحرومين بالمدارس. وثبت، علاوة على ذلك، أن عمل الأطفال واعتلال صحتهم وسوء تغذيتهم وانتشار الأمراض، مثل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، التي تؤثر على ملايين الأطفال الفقراء عبر العالم فيما بينهم، تقلل من معدل الالتحاق بالمدارس وتزيد من نسبة التغيب وتحد من النمو الإدراكي والتعلم. وتقوم بلدان متزايدة العدد، بدعم من الشركاء الإنمائيين، بتنفيذ سياسات وتدخلات فعالة من حيث التكاليف وقائمة على الأدلة لتحقيق "التعليم للجميع" لهؤلاء الأطفال - بما في ذلك إلغاء الرسوم المدرسية وبرامج الرعاية والتنمية في الطفولة المبكرة وبرامج الصحة المدرسية والتغذية المدرسية الموجهة.

7 - وينبغي، بغية الوفاء بالاحتياجات المتنوعة للسكان المحرومين في مجال التعليم، بمن فيهم الشباب والكبار غير المتحقين بالمدارس، دراسة إمكانية اتباع نهج مبتكرة وأكثر مرونة لتوفير التعليم الجامع. وفي هذا الصدد، يضطلع مقدمو الخدمات التعليمية من غير الدول، مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والمتطوعين المؤهلين والقطاع الخاص بدور حاسم. وينبغي الاستفادة من أنشطتهم في النظم الوطنية وجعلها منسقة معها.

8 - ويمكن التغلب على الحرمان في المدارس وغرف الدراسة بتعزيز نوعية التعليم وجدواه، وكفالة تهيئة المناخ التمكيني والجامع للتعلم، وتشجيع التدخلات الفعالة مقارنة بتكاليفها والتي تستهدف المحرومين من التعليم. ويجب أن تجري الحكومات الوطنية، بدعم من الشركاء الإنمائيين، عمليات تقييم لمدى التعلم وأن تستخدم نتائج ذلك لتحسين مستوى التعليم والتعلم للجميع. وينبغي أن يقوم الشركاء في برنامج التعليم للجميع بتوثيق أفضل الممارسات ونشرها، مع معالجة العناصر الأساسية للتعليم الجيد، مثل المعلمين المؤهلين تأهيلاً كافياً وأصول التدريس المناسبة والمناهج والمواد الدراسية ذات الصلة ولغة التعليم وتعزيز التسامح والسلام والاستخدام السليم للتكنولوجيات وموارد التعليم المفتوحة.

نحو زيادة الدعم المالي والسياسي الفعال للتعليم

9 - ينبغي ألا تكون التحديات العالمية، ولا سيما الأزمة الاقتصادية، مبرراً لتقليص الموارد المخصصة للتعليم. وينبغي على النقيض من ذلك، أن تضاعف الحكومات الوطنية والجهات المانحة جهودها في السياق العالمي الراهن لحماية المكاسب التي أمكن تحقيقها بشق الأنفس على امتداد العقد الماضي وتعويض الخسائر في الإيرادات الوطنية في أشد بلدان العالم فقراً. ويقدر التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع أن الفجوة التمويلية الخارجية في الوفاء بأهداف التعليم للجميع في البلدان المنخفضة الدخل تبلغ 16 مليار دولار أمريكي في كل سنة.

10- وستتوقف زيادة الدعم السياسي والمالي للتعليم للجميع، إلى حد كبير، على ربط حملة التعليم للجميع بالبرامج الإنمائية الشاملة وتقتضي الأهمية الملحة لتحقيق التعليم للجميع تنشيط أعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، وتحسين التنسيق لأنشطة التعليم للجميع على كل المستويات.

بنود العمل

وإننا إذ نسلم بالتزامنا بتحقيق التعليم الجيد عن طريق اتباع نهج شامل، فإننا نجدد، بموجب هذا، تعهدنا بتوفير التعليم الجيد بتكلفة معقولة لجميع الأطفال والشباب والكبار.

1 - ندعو الشركاء في التعليم للجميع إلى بناء نظم التعليم الجامع، وتكثيف الجهود لدعم المبادرات الموجهة لأكثر الناس حرماناً، بما في ذلك تدابير الحماية الاجتماعية مثل التحويلات النقدية والمنح الدراسية واشتراك المجتمعات المحلية والنهج المتعددة القطاعات مثل التغذية المدرسية وبرنامج تنمية الطفولة المبكرة. ونطلب أيضاً إلى الشركاء في برنامج التعليم للجميع تعزيز التزاماتهم بتلبية احتياجات الفئات والمرأة، استناداً إلى النجاح الملموس الذي حققته "مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات"، وزيادة الدعم المقدم للأولويات والمبادرات التعليمية الوطنية والإقليمية، مثل خطة عمل العقد الثاني للتعليم في أفريقيا.

2 - ونوصي بأن تضمن الحكومات الوطنية أن تشمل سياساتها وخططها الاستراتيجية للتعليم جميع الأطفال والشباب والكبار، وأن تكون هذه السياسات مرتبطة بالاستراتيجيات الإنمائية العامة. وستمكن هذه السياسات السكان المحرومين من دخول المدارس وإتمام التعليم الهادف والاستفادة منه.

3 - ومن أجل تحسين أنشطة التقييم وفهم السكان المحرومين، نحث:

- **الحكومات الوطنية** على الاستثمار في تحسين وتنسيق أنشطة جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك تقييم نتائج التعلم لتحديد أوجه القصور التعليمية ودراسة التوجهات الاستراتيجية.
- **الشركاء الإنمائيين** على مواصلة دعم الجهود الوطنية لتعزيز القدرات الفنية، وبناء البنى الأساسية المعلوماتية لإدارة البيانات.
- **الشركاء الإنمائيين في برنامج التعليم للجميع** على إجراء جرد عام للأدوات والأطر المتوفرة حالياً، وتنسيق جهودهم لتقييم وفهم السكان المحرومين.

4 - ونرحب بالأعمال التي قامت بها فرقة العمل الدولية المعنية بالمعلمين من أجل التعليم للجميع. ونطلب، في ضوء وظائف المعلمين الجديدة اللازمة والبالغ عددها 1.9 مليون وظيفة على الصعيد الدولي، أن يواصل الشركاء في برنامج التعليم للجميع في وقت الأزمات هذا جهودهم المتعلقة بتحليل وضع المعلمين واستعراض السياسات الشاملة بشأن المعلمين وتحديد الإجراءات اللازمة لضمان توظيف المعلمين وتوزيعهم للعمل مع مراعاة عوامل الإنصاف والجدوى الاقتصادية، وتهيئة ظروف العمل الكريم لهم ومستويات الأجور اللائقة، وتوفير الموارد اللازمة لتدريبهم.

5 - وندعو **الحكومات الوطنية** إلى تعزيز تصميمها على زيادة المستوى الحالي للإنفاق المحلي على التعليم إلى ما لا يقل عن 6 في المائة من الناتج القومي الإجمالي و/أو 20 في المائة من الإنفاق العام، مع زيادة التركيز على السياسات السليمة، والترسيخ في استخدام الموارد والشفافية والمساءلة والإنصاف في تخصيص الموارد وفقاً للاحتياجات.

6 - ونحث **الشركاء الإنمائيين** على:

- الوفاء بالتزاماتهم غير المنفذة التي تعهدوا بها في مونتيري وغلين إيغل وزيادة دعمهم وفعالية معونتهم لمواجهة الخسائر في الإيرادات؛
- إيلاء الأولوية لأبعد البلدان عن تحقيق أهداف التعليم للجميع، وعلى الأخص البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. ويتضمن ذلك زيادة الدعم للتعليم في مجال التأهب للطوارئ والاستجابة لها، فضلاً عن تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها للتكيف مع تغير المناخ.

7 - ونحث **الشركاء في برنامج التعليم للجميع** على:

- دعم الإصلاح الشامل لمبادرة المسار السريع في برنامج التعليم للجميع، وكفالة التمويل الكافي للوفاء بالاحتياجات المالية؛
- البحث عن نهج مبتكرة لتمويل التعليم، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب والجنوب، والعمل على إشراك شركاء جدد، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات والجامعات ومعاهد البحث ومنظمات المجتمع المحلي والمتطوعون المأهلون، ودعم المبادرات الأخيرة بشأن التمويل المبتكر للتعليم.

8 - ونطلب كذلك إلى **اليونسكو** أن تقوم، بدعم من **الشركاء المهتمين في برنامج التعليم للجميع**، بمواصلة رصد أثر الأزمة المالية والاقتصادية على التعليم، والتعاون مع **الشركاء المعنيين** بهذا الشأن، وتقديم النتائج الأساسية في الاجتماع القادم للفريق الرفيع المستوى.

9 - وندعو جميع الشركاء في التعليم للجميع إلى الالتزام باستخدام الأمثل لفرص الترويج للبرنامج في عام 2010، بما في ذلك "حملة الهدف الواحد" وغيرها من الأحداث المرتبطة بكأس العالم لكرة القدم الذي ينظمه الفيفا (جنوب أفريقيا، 2010/6/11 - 2010/7/11)، وخاصة في ضوء اجتماع القمة القادم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (الولايات المتحدة الأمريكية، 2010/9/22-20).

10- ونطلب إلى المديرية العامة لليونسكو تقديم إعلان أديس أبابا إلى اجتماع قمة مجموعة الثمانيه القادم (كندا، 2010/6/26-25) واجتماعي قمة العشرين (كندا، 2010/6/27) وكوريا الجنوبية، (2010/11/12-11) كغفالة إيلاء الأولوية للتعليم في جدول الأعمال السياسي.

11- ونطلب إلى اليونسكو أن تقترح، تحت قيادتها الجديدة وبناء على عمليات الاستعراض الخارجية الأخرى، تدابير محددة وقت انعقاد اجتماع القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية تهدف إلى تعزيز فعالية الفريق الرفيع المستوى وهيكل التنسيق المستخدم من أجل دعم القيادة السياسية وتحمل مختلف الأطراف لمسؤولياتها.

الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع في عام 2011

12- ونرحب بدعوة حكومة تايلاند لاستضافة الاجتماع القادم للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع في عام 2011، الذي سنستعرض فيه التقدم المحرز في برنامج التعليم للجميع منذ وقت انعقاد "المؤتمر العالمي للتعليم للجميع" (جوماتين، 1990)، ونطلب إلى اليونسكو تقديم تقرير عن تنفيذ هذا الإعلان في ذلك الحين.